

Distr.
GENERAL

S/1998/1144
3 December 1998

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهة
إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي أود أن أرفق لكم رسالة السيد طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء لجمهورية العراق المؤرخة ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بشأن الصلات التي تقيمها اللجنة الخاصة مع الأجهزة الاستخبارية الأجنبية (أمريكا وإسرائيل) على نحو غير قانوني ودون العودة إلى مجلس الأمن أو إلى الأمانة العامة وما يشكله ذلك من مخاطر على الأمن الوطني العراقي، والدعوة لاتخاذ إجراءات عاجلة لإيقاف صلات اللجنة الخاصة بالأجهزة الاستخبارية للدول ووضع ضوابط تمنع تكرار هذه الممارسات.

سأغدو ممتنا لو عملتم على تأمين توزيع رسالتي هذه ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمدون

السفير

الممثل الدائم

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق

تناولت رسالتي المؤرختين ٣٠ أيلول/سبتمبر و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موضوع صلات اللجنة الخاصة بالأجهزة الاستخباراتية لدول ذات سياسات معادية للعراق وهو موضوع يثير قلقاً عميقاً لدينا لصلته الوثيقة بالأمن الوطني العراقي وتوحيث في رسالتي، من جانب آخر، أن أجب أهتمام إلى أن الموضوع يتعلق بمصادقية الأمم المتحدة ونتائج السلبية على سلطتها المعنوية وعلى النظرة السائدة نحو أداء الموظفين الدوليين العاملين تحت علم الأمم المتحدة ونزاهة هذا الأداء.

لقد أصبح معروفاً ومؤكداً لدى الجميع من خلال الكشف الإعلامي المتلاحق عن وجود صلات استخباراتية لمفتشين في اللجنة الخاصة مع جهات استخباراتية أجنبية معادية للعراق (مثلاً تصريحات المفتش سكوت ريتير لجريدة هاآرتس الإسرائيلية والذي نشرته صحيفة الواشنطن بوست في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وفي التقرير الذي نشرته مجلة (النيويورك) في عددها الصادر في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨).

وتشمل هذه الصلات إعطاء وتبادل معلومات حساسة تتصل بالعراق وأمنه الوطني موجودة في حوزة اللجنة الخاصة لأجهزة استخباراتية في دول معينة (أمريكا وإسرائيل) بل وتعدتها إلى الدراسة مع هذه الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية والإسرائيلية لأساليب عمل اللجنة الخاصة في العراق.

إن هذه الصلات هي أكثر خطورة مما كان معروفاً سابقاً حيث كشفت صحيفة الهيرالد تريبيون في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ معلومات حول خطة العدوان العسكري الأمريكي ضد العراق والذي كان مقرراً أن يبدأ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ فذكرت أن الحملة العسكرية الأمريكية سوف تعززها استخبارات مكثفة حول التنظيمات العسكرية العراقية والتي تم جمعها في أثناء تفتيشات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٢.

إن هذا يعني أن المعلومات التي تخص العراق والتي تحصل عليها اللجنة الخاصة تحت غطاء قرارات مجلس الأمن تحول إلى البنتاغون وأن الخطط العسكرية الأمريكية تستند إليها. كما أن عمل اللجنة الخاصة في العراق وفق ما نشرته مجلة النيويورك في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ أصبح في الواقع عملاً استخبارياً وأن اللجنة الخاصة تحولت إلى جهاز من هذا النوع وأن الرئيس التنفيذي السابق والحالي ونائبه قرروا إجراء اتصالات على نحو غير قانوني مع الأجهزة الاستخباراتية الأجنبية دون العودة إلى مجلس الأمن أو إلى الأمانة العامة.

وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، عرض برنامج نيوزستاند لشبكة سي إن إن برنامجاً ظهر فيه عدد من موظفي اللجنة الخاصة وعرضت فيه لقطات وثائقية عن أنشطة فرق التفتيش وصور للمهندسين العراقيين ولمواد مسلمة للجنة الخاصة صورت من قبل فرق التفتيش. إن تسريب مثل هذه اللقطات إلى

وسائل الإعلام دون أخذ موافقة الجانب العراقي عليها يدل على أن اللجنة الخاصة التي يفترض بها أن تكون محايدة شاركت في حملة مغرضة متعمدة ضد العراق، وخالفت تعهداتها أمام الجانب العراقي بعدم استخدام المعلومات التي تجمعها من المفتشين لأي غرض آخر عدا أغراض نزع السلاح. ومن الجدير بالذكر أيضا أن نائب الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة السيد تشارلز دولفير زار لندن خلال الأسبوع الماضي وأنه التقى برئيس إحدى الجماعات العراقية المعارضة الذي ناقش معه معلومات تتعلق بعمل اللجنة الخاصة.

إن هذه الحقائق المدعمة بالأدلة وتعددتها وتكرارها تشير إلى خلل جوهري في أسلوب عمل اللجنة الخاصة وأنها أصبحت بسبب غياب آلية للرقابة عليها هيئة لا سيطرة لمجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة عليها وأن أساليبها تهدد بالصميم مصداقية ونزاهة الأمم المتحدة.

واستنادا إلى مذكرة التفاهم الموقعة معكم في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨ والتي نصت على أن: (تتعهد اللجنة الخاصة، في أدائها لتفويضها بموجب قرارات مجلس الأمن، باحترام شواغل العراق المشروعة المتعلقة بالأمن الوطني والسيادة والكرامة الوطنيتين) كنا نأمل أن تتم الاستجابة لطلبنا بفتح تحقيق رسمي في تصرفات اللجنة الخاصة وسلوكها وارتباطاتها ونعتقد أن المعلومات الأخيرة التي كشفتها صحيفة الهيرالد تريبيون والنيويورك غيرهما تقضي مباشرة بإجراء هذا التحقيق.

كما أن هذا السلوك يطرح مسألة جوهريّة أخرى طالما نبهنا إليها وخاصة في عام ١٩٩٧ وبداية عام ١٩٩٨ عن عمل (الخبراء) الأمريكيين والانكليز في اللجنة الخاصة ودورهم الحقيقي في اللجنة. إذ تبين من المعلومات المشار إليها أن أغلب هؤلاء ضباط في المخابرات الأمريكية والبريطانية أو في الجيش الأمريكي والبريطاني وأن وجود هؤلاء في اللجنة الخاصة مع استمرار التهديد الأمريكي البريطاني بالقيام بعدوان عسكري على العراق يشكل وضعاً خطيراً.

سيادة الأمين العام

إننا نأمل اتخاذ إجراءات عاجلة لإيقاف صلات اللجنة الخاصة بالأجهزة الاستخبارية للدول وخاصة التي لها سياسات معادية للعراق ووضع ضوابط تمنع تكرار مثل هذه الممارسات وحماية المعلومات التي تؤخذ من العراق وأن يكون الاطلاع عليها واستخدامها بتحويل منكم أو من مجلس الأمن كما أن مسألة إعادة النظر في تركيب اللجنة الخاصة والعاملين فيها تكتسب أهمية كبيرة.

مع أسمى اعتباري.

(توقيع) طارق عزيز

نائب رئيس مجلس الوزراء

بغداد في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨

— — — — —